Soroud (10) (2026) : 59 - 82

ʿan al-ʿarabiyya wa-āfāqihā (ruʾā wa-taṣawwurāt)
On the Arabic Language and Its Horizons: Visions and Conceptions
عن العربية وآفاقها (رؤى وتصورات)

عبد العلي الودغيري
أستاذ التعليم العالي، المغرب

Abstract: This article examines the status of Arabic and its prospects by probing what "protection", "development", and "advancement" mean in Arab constitutions and how such provisions can be converted into workable policies. It adopts an analytical approach that differentiates between standard Arabic and local vernaculars, sets out five prevalent conceptions, and subjects them to critical examination. The study argues that quantitative optimism about speaker numbers and official spread conceals qualitative risks: a widening diglossic gap, pressures of linguistic globalization, colonial afterlives, weak scientific and digital presence, and absent enforcement in key sectors. It counters the view that safeguarding the Qur'an alone safeguards Arabic, noting that textual preservation does not guarantee vitality beyond the mushaf and that understanding the Qur'an requires deliberate language planning. It also challenges the claim that sacredness blocks modernization, emphasizing Arabic's historical flexibility and capacity to generate terminology and to carry scientific knowledge. Addressing the "senescence" thesis, the article recalls achievements of the Nahda and recent reforms while indicating outstanding tasks. It rejects making scientific use contingent on prior "preparation", affirming that broad usage itself drives development alongside Arabization, translation, terminology work, grammatical facilitation, and gradual unification of the linguistic market. It concludes by urging planning and funding.

Keywords: Arabic language, protection and development, language policy, diglossia, Arabization and translation, linguistic globalization.

الملخص: يفحص هذا المقال وضع العربية وآفاقها عبر أسئلة بحثية تتعلّق بمعاني: الحماية والتنمية والتطوير، كما تنصّ عليها الدساتير العربية، وإمكانية تحويلها إلى سياسات قابلة للتنفيذ، وذلك من خلال مقاربة تحليلية حجاجية تميز بين العربية

المعيارية الجامعة والدوارج المحلية، وتعرض خمس تصوّرات متداولة ثم تناقشها نقديا. ويبرز المقال أيضا أن التفاؤل الكمي بشأن عدد المتكلمين والانتشار الرسمي يحجب مؤشرات كيفية مقلقة: اتساع الفجوة بين الفصحى والعاميات، ضغوط العولمة اللغوية، أثر الإرث الكولونيالي، ضعف الحضور العلمي والرقمي، وغياب الإلزام باستعمال العربية في المجالات الحيوية. ويردّ على التصور الاتكالي القائل بحفظ العربية بحفظ القرآن، موضحا أن صون النص لا يضمن حيوية اللغة خارج المصحف، وأن فهم القرآن نفسه لا يستقيم دون حفظ العربية وتدبيرها بسياسة لغوية. كما يفنّد الدعوى القائلة بأن قداسة العربية تعوق تحديثها، مُبرزا مرونتها التاريخية وقدرتها على توليد المصطلحات وحمل العلوم. ويواجه أطروحة "الشيخوخة" بإبراز منجزات النهضة والإصلاحات الحديثة وما يلزم لاستكمالها. ويعارض اشتراط "تهيئة" مسبقة لاستعمال العربية علميا، مؤكدا أن الاستعمال الواسع هو محرك التطوير الأنجع، مع التعريب، والترجمة، ووضع المصطلحات، والتيسير النحوي، والتوحيد التدريجي لسوق اللسان. ويخلص إلى ضرورة تخطيط لغوي حازم يعزّز الاستعمال، ويقيس الأثر، ويربط الهوية بالجدوى. ويقترح البرنامج العملي: تعريب التعليم العالي تدريجيا، وتمكين العربية في الإدارة والاقتصاد، ورقمنة المحتوى، وإنشاء مراصد لغوية، وتنسيق عربي مشترك للسياسات.

الكلمات المفاتيح: اللغة العربية، الحماية والتنمية، السياسة اللغوية، الازدواجية اللغوية، التعريب والترجمة، العولمة اللغوية.

أسئلة البحث

تروج في أدبيات الدفاع عن اللغة العربية ألفاظٌ من قبيل: المحافظة عليها وحمايتها وتنميتها وتطويرها. وقد أقرَّت جميع الدساتير العربية رسميةَ هذه اللغة[1]، ودعت إلى حمايتها وتنميتها وتطويرها. فهل هناك ما يُثير القلق والخوف على وضع اللغة العربية أو يُهدِّد وجودَها ويستدعي اتخاذ إجراءات لحمايتها والحفاظ عليها؟ وما مفهوم الحماية والتنمية والتطوير التي نصَّ عليها الدستور؟ وهل هنالك تصوُّر محدَّد أو رؤيةٌ واضحة لما ينبغي أن تكون عليه المحافظةُ على العربية وحمايتُها وتنميتُها وتطويرُها يمكن للدولة المغربية أو غيرها من الدول العربية والجهات المعنية، الالتزامُ بها والعملُ على تطبيقها؟

معالجة هذه الأسئلة ومحاولة الجواب عنها، هو موضوع هذا البحث.

1 . انظر الفصل الثاني من كتابنا: **لغة الأمة ولغة الأم**، بعنوان: **التعددية والمعالجة الدستورية للمشكل اللغوي في العالم العربي**.

رُؤى وتصوّرات

إن المتتبّع للنقاش الدائر بين المهتمّين بوضع اللغة العربية في الوقت الحاضر وما يتعلق بمُشكلاتها والتحدّيات التي تواجهها بصفة عامة، وما يُطرح من رؤى وتصوّرات حول حمايتها وتنميتها وتطويرها بصفة خاصة، وهل هنالك ما يستوجب ذلك؟ سوف يستشفّ بلا شك، وجود عدد من الرؤى والتصوّرات ذات المنطلقات المختلفة والمتضاربة أحيانًا (وليس رؤية واحدة واضحة ومنسجمة). وقد يفتقر بعضُها إلى الموضوعية العلمية والمنطق السليم، أو يُغلَّف بإيديولوجيات معيَّنة، أو يُسوِّق أفكارًا ذاتَ أهداف وأبعاد خاصة لا تَخفى مراميها. وغايتُنا في هذا البحث أن نسلّط الضوء على الأهم والأكثر بروزًا أو شيوعًا من هذه الرؤى والتصوّرات ومناقشتها، لاستبعاد ما نراه غيرَ مناسب منها، والوصول في نهاية المطاف إلى استنتاج عناصر ما نعتقد أنه التصوّر الذي ينبغي تبنّيه.

بين الحماية والتنمية والتطوير

وقبل عرض الأهم من هذه التصورات التي اخترتُ الوقوف عندها، أريد التوقف لتوضيح أمرين اثنين:

الأول: يتعلق بلفظَي «الحماية» و«المحافظة»، اللذين قد يبدوان لأول وهلة أنهما مُناقضان في مدلولهما للتحديث والتطوير والتنمية، ولابد من الاختيار بين الأمرين: إما المحافظة وما يتعلق بها من حماية، وإما الحداثة والتجديد وما يكون معهما من تنمية وتطوير. وهذا مبنيٌّ على فهم خاطئ لمفهوم المحافظة والحماية، وكأن المقصود بهما التحنيط والتجميد. والحقيقة غيرُ ذلك. إذ ليس هنالك أيُّ تناقُض أو تقابُل بين الأمرين، بل هناك تكامُل وتوافُق وتلازُم. فالحماية والمحافظة في هذا السياق تتضمَّن الإبقاء على عناصر القوة والحيوية في اللغة، من جهة، وإكسابها كل عناصر التطور والنمو والتحديث والتجديد من جهة أخرى، حتى تستمر في أداء جميع وظائفها على أكمل وجه، وتتعايش مع كل الظروف والمستجدّات في كل وقت وحين.

فالمحافظة على اللغة كما نفهمها ليس معناها أن نحنِّطها كالمُومياء ونَعرِضها في صندوق زجاجي بمُتحف العاديات بين القطع الأثرية القديمة للذكرى والاعتبار، ولا أن نضعها تحت درجة كبيرة من البرودة احتفاظًا بها لوقت الحاجة (وأية حاجة؟)، ولا نكتُمَ أنفاسَها ونمارس الحَجْر والوصاية عليها ونمنعَها من ممارسة حياتها بشكل طبيعي، وإنما تعني أمرين اثنين:

أ ـ الحرص على استمرارية استعمالها الاستعمالَ الجيد السليم في الحاضر والمستقبل، وعلى نشرِها وتعلُّمِها وتعليمها وتحسين وضعها، وتوسيع مجالات استخدامها

في كل مناحي الحياة، وحمايتها من التشويه والتلوّث والتهجين، ومما يُضايقُها ويهجم عليها من اللغات الأجنبية داخل بيئتها ومجتمعها، ومن الافتراس اللغوي الذي يزداد شراسةً في عصر المنافسة القوية بين اللغات والثقافات والهويات الذي نعيشه، ومن كل ما يَعوق تطورَها ونموَّها وحضورهَا القويَّ الفعّال في كل المجالات.

ب ـ العمل على تطويرها وتنميتها وتحديثها وإكسابها المرونةَ العالية والقدرةَ اللازمة لمواكبة كل المستجدّات والتطوّرات، والتوغّل في المستقبل دون أن تقطع صلتها بالماضي والتراث والتاريخ والحضارة. ذلك أن عملَية تطوير اللغة وتنميتها هي جزء أساسٌ وضروري من عملية الحماية والمحافظة. فتنميتها تعني ضمانَ استمرارها وتفاعلَها مع الحياة وكل المستجدات.

نحن نريد للغتنا الحياة والاستمرار ولا نريد لها الانكماش والضمور والانقراض، ونريد أن نحافظ لها على هذه الحياة، لأن حياتها في تطورِها واستجابتِها للتحديث والتجديد بالقدر الذي تحتاجُ إليه في كلّ عصر وحينٍ وكلما دعت الضرورة لذلك، لا في جمودها وركودها وتحنيطها. اللغة كائنٌ حي. وكلُّ كائنٍ حيّ إذا لم يعد قادرًا على التكيُّف مع الأوضاع، فقدَ صفةَ الحياة وأصبح معدودًا في الجمادات والأموات. ونحن نحرص على أن يتم ذلك دون الإخلال بالوظائف الأخرى التي تقوم بها لغتُنا الفُصحى، ومن أهمها أنها اللغة التي تمثّل القاسم المشترَك بين كل الشعوب العربية والإسلامية. فهي تستوعب تاريخهم وثقافتَهم وحضارتهم، وتعبر عن مكوِّن أساسي من هويتهم.

الأمر الثاني: يتعلق بمفهوم العربية الذي نتحدث عنه. فالعربية بوجه عام لغة مكوّنة من مستوى معياري منمَّط، ومستوى دارج مرتجل. والمستوى الأول موحَّد بين جميع مستعمليها حيثما وجدوا، ومجال استخدامه هو التعليم والإدارة والقضاء والتأليف العلميِ والأدبي والبحث والدين والصحافة المكتوبة، والإعلام الرسمي المرئي والمسموع، والمراسلات والأدب الرفيع، ويستعمل في المحاضرات والمؤتمرات والندوات وغيرها، وبه يتم التفاهم بين كل الناطقين بهذه اللغة ومستعمليها في كل منطقة من العالم، فهو وسيلة تواصل عالمية. والمستوى الثاني يختلف بعض الاختلاف من منطقة لأخرى، وهو المستعمل في الخطاب اليومي وأغلبه شفوي محلّي مرتجَل وعفوي. فالعربية عمومًا هي كل هذه اللغة بكل مكوّناتها ومستويات استعمالها، وإن كان المعنيّ بالمحافظة والحماية والتنمية والتطوير في بحثنا هذا هو المستوى الأول وهو الذي نحبذ تسميته بالعربية الجامعة المشتركة التي يشترك في استعمالها العالم العربي والإسلامي وكل ناطق بالضاد عربيا كان أم غير عربي.

عرض التصورات ومناقشتها

اخترنا أن نعرض هنا لخمسة تصوّرات أو خمس مقولات شائعة، ويمكن لو شئنا أن نختصرها إلى تصوّرين اثنين، بإدماج الأول والثاني في بعضهما، والثالث والرابع والخامس في بعضها أيضًا. ولكننا آثرنا عرضها مفصَّلة لا مجملةً حتى نتمكّن من مناقشتها فكرةً فكرةً.

التصور الأول

في مقدمة هذه التصوّرات المتداولة حول الموضوع، ذلك التصور الذي يرى أصحابُه أن وضع العربية الفصحى على أحسن ما يُرام، وصحتَها جيدةٌ وعالية، وحالتَها باعثةٌ على كثير من الاطمئنان. ويستدلون على ذلك بأمور منها:

ـ أن عدد مستعمِليها في العالَم قد تجاوز حاليًا الأربع مئة وخمسين مليون نسمة[2].

وهو شيءٌ غيرُ مسبوقٌ في تاريخها مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة بين لغات العالم من حيث عدد المتكلمين.

ـ أن عدد الدول التي تجعل منها لغةً رسمية قد وصل إلى أربع وعشرين دولة، إضافة إلى دول أخرى إسلامية تجعل منها لغةً وطنية معترَفًا بها، أو توجد بها أقلّيات عربية، أو تجعلها لغةً ثانية أو ثالثة في التدريس، فضلاً عن الجاليات العربية المنتشرة في العالَم كله.

ـ أنها أصبحت منذ بضعة عقود واحدة من اللغات الست المعتمدة رسميّا في الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية.

ـ أنها تعدُّ اليوم اللغة الرابعة من حيث استخدامُها في الشابكة.

ونحن لا نُنكر هذا الجانب الإيجابي الذي يُمثِّل المظهر الخارجي من وضع اللغة العربية، لكننا لا نرى فيه إلا وجهًا واحدًا للحقيقة منظورًا إليها من زاوية واحدة، وليس كلَّ الحقيقة التي يجب أن تُستخلَص من النظرة الفاحصة لكل الجوانب ومن كل الزوايا. إن المقاييس والمؤشّرات التي اعتُمدت في هذه الرؤية كلها ذات طابع كَمِّي، ولو نظرنا إلى المسألة بناءً على مؤشِّرات أخرى لها طابَع كيفيٌّ، لحصلنا على نتائج مخالفة وصورة مغايِرة تُمثِّل الجانبَ الآخر الذي تمَّ إغفالُه في هذا التقييم، ولتبيَّن لنا منه، بكل تأكيد، أن

2 . هناك اختلاف حول العدد الإجمالي لمستعملي العربية في العالم بسبب المعايير المعتمدة في الإحصاءات والتقديرات؛ ففي النسخة العربية من موسوعة ويكيبيديا (آخر تحديث 14 أكتوبر 2025) أن عدد المتكلمين بها في العالم يتجاوز 467 مليون شخص. وفي الموقع الخاص بالتهيئة اللغوية في العالم L'aménagement linguistique dans le monde لجاك لوكليرك (21 أكتوبر 2025) أن عدد مستعمليها يتجاوز 450 مليون شخص. وهناك مصادر غيرها تقدر العدد بما بين 450 و480 مليون ، وأخرى تقدره بحوالي 422 مليون، مليون، وهناك تقديرات غيرها كذلك.

العربية بصفة عامة والفصحى على الأخص، رغم تلك الصورة الوردية التي تُرسَم لها ظاهريًا، تُواجه في المرحلة المعاصرة، ومن نواحٍ أخرى، تحدّيات كبيرة تطرَّقنا إليها في مناسبات وبحوث سابقة[3].

فلو سألنا مثلًا: ما نوعُ العربية المنتشرة داخل العالَم العربي؟ لكان الجواب أنه العربيةُ العامّية أو الدارجة التي يختلف بعضُها عن بعض من بلد إلى آخر في ملامح كثيرة. أما العربية المشتركة (المعيارية) فانتشارُها فيه محدود لأنه مرتبِط في الأغلب بفئة معيَّنة من المتعلِّمين والمثقفين لا بكل الفئات، وبما هو مكتوب في الغالب الأعم لا بما هو محكيّ. وهنا نجد أنفسَنا أمام مشكل عويص تعاني منه العربية، وهو مشكل الازدواجية بين الفصحى والدوارج والفجوة العميقة بين المستويَيْن. وهذا المشكل الذي يمثِّل أحدَ تحديّاتها المستقبلية الكبرى، تستغله اليوم جهاتٌ داخلية وخارجية إلى أقصى الحدود، وتجعل منه حجة من أقوى حُججها للطعن في العربية ومحاولة إنهاكها وتمزيقها والإجهاز عليها. ولقد أصبحت الفصحى تتعرض يوميّا، منذ مدة طويلة، لحملات وهجمات متوالية تُشكّك في قدرتها على مواكبة العصر وصلاحيتها لاستيعاب مختلف المعارف والعلوم، وتدعو لإحلال العامّيات والدوارج محلَّها أو تعويضها بلغات أجنبية.

وفي هذا السياق أيضًا يمكن أن نتحدث عما تعانيه الفُصحى، من مظاهر التسَيّب والفوضى و«الانفلات»، وحالات التلويث والتهجين والضَّعف التي تتعرَّض لها في غياب قوانين مُلزِمة باستعمالها فيما يجب أن تُستخدَم فيه باعتبارها لغةً رسمية مُلزِمة للدولة والمواطنين، وبالشكل السليم المناسب الذي ينبغي أن تبدو عليه.

ولو نظرت إلى العربية في سياق اللغات العالمية الكبرى، لوجدتَها في موقف مواجهة مع تحدّي العولمة اللغوية التي أصبحت تُهدِّد كل اللغات الضعيفة أو الفاقدة للقدرة على المقاومة والمنافسة الشَّرِسة في سوق اللغات بالانقراض والاندثار، وفي أحسن الحالات، بالتراجع والانكماش. فهناك معركة افتراس وكسر عظام بين اللغات لا ينتصر فيها إلا القويُّ منها بما يُسند ظهرَه من قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وسياسية كبيرة. وهذا الموقف الحَرِج الذي وجَدت العربيةُ نفسَها مُقحمَةً فيه، يحتاج إلى جهود جبارة لمساندتها وحماية ظهرها والدفاع عنها، ووضع سياسة لغوية رسمية واضحة تعمل على تقوية وجودها وتطوير استعمالها ونشرها وتعليمها وتنميتها ومعالجة كل مشاكلها.

ومن ذلك أيضًا، الوضعُ الموروث عن مرحلة الاحتلال الذي استطاعت فيه الإنجليزيةُ بالمشرق والفرنسيةُ بالمغرب أن تفرض نفسها بالقوة وتسحب من العربية

3 . ومنها على وجه الخصوص الكتب الآتية: 1) **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبَعية** (2013). 2) **لغة الأمة ولغة الأمة** (2014). 3) **العربية أداةً للوحدة والتنمية وتوطين المعرفة** (2019).

البساطَ في عدد من المجالات الحيوية، وتُنافسها وتشاركها في مجالات أخرى. فالعربية رغم انتشارها في مساحة جغرافية واسعة وبين عدد كبير من الناس. إلا أنها محاصَرة داخل بيئاتها ومجتمعاتها بلغات أجنبية تُصارعُها وتضايق وجودها وتحتلُّ مكانَها في عدد من المجالات الحيوية كالتعليم النافع والاقتصاد والتجارة والإدارة والإعلام والحياة الثقافية والعامة، وتهدّدها بالزوال أو التراجع والتهميش، وحصر مجالها في حيّز ضيق من أمور الدين والأدب على وجه الخصوص، وتحوِّلها تدريجيّا إلى لغة غيرِ نافعة لمستعمِليها في سوق الشغل واكتساب المعرفة المفيدة والمتقدمة، فضلاً عما تسبِّبه لها من تلويث وتهجين وتهديد لسلامتها وحسنِ استعمالها. ولو تجوَّلتَ في شوارع مدننا العربية وتطلَّعت إلى واجهات محلاّتها التجارية، وتردَّدت على مطاعمها وفنادقها ومقاهيها وشركاتها ومصانعها ومؤسساتها، ونظرت إلى المكتوب في لافتاتها وعناوينها ومُلصقات إشهارها، لهالَكَ الغيابُ الكبير للحرف العربي والتشويه الخطير لطريقة كتابتها واستعمالها إن هي قد استُعمِلت بالفعل في شيء من ذلك.

وهذا الموضوع لا علاقة له بقضية الانغلاق أو الانفتاح على اللغات والثقافات. فالناسُ كلُّهم يُقبلون على تعلّم اللغات لغايات كثيرة، ويرغبون في الاستفادة من كل التجارب الإنسانية على اختلافها، لكن ليس على حساب التفريط في لغتهم وهويتهم، ولا مقابل التضحية بخصوصياتهم وثقافاتهم. ولاسيما أن المسألة تتجاوز في كثير من الأحيان حدَّ حرمان المواطن من استعمال لغته في مجالات عديدة، إلى حرمانه من حقه في الحصول على المعلومات والخدمات الضرورية التي يحتاج إليها وتتوقَّف عليها مصالحُه الحيوية اليومية، بلغته الرسميةَ الدستورية. بل لقد وصل الأمر ببعض المواطنين أحيانًا إلى رفع دعاوى قضائية للمحاكم من أجل إثبات حقهم في استعمال لغتهم، ومخاطبة أجهزة الدولة وباقي المؤسسات العمومية والخاصة لهم في كل مراسلاتها ومعاملاتها معهم بلغتهم الرسمية والوطنية، لما يترتب عن استعمال لغة أجنبية من أضرار مادية ومعنوية ونفسية تلحق بهم. أليست هذه شوكةٌ أخرى في خاصرة العربية؟

وإن الأمر ليصل أحيانًا إلى حد التساؤل عن معنى وجود اللغة العربية في الدستور وغيابها عن كثير من المجالات في واقع الحال؟ وقد نجد من يبرّر ذلك بأن العربية تفتقر إلى المصطلحات العصرية في بعض الجوانب، وهذا التبرير قد يكون صحيحًا حين يتعلق الأمر بحالات خاصة نحتاج فيها إلى استخدام مصطلحات صعبة وربما غير موجودة في العربية، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على كل الحالات التي تُغيَّب فيها العربية عن الاستعمال. إذ غالبًا ما يكون الغياب له تفسيرات أخرى اجتماعية ونفسية (ازدراء واستخفاف، لامبالاة، تعوُّد على استعمال لغة أجنبية، حب التظاهر والتعالي في مقام تقليد المظاهر الكذابة لطبقة اجتماعية معيَّنة وتملق لها... الخ).

والعربية التي أصبحت محرومة في أغلب الدول العربية، بعلل شتى، من الاستعمال في تلقين لائحة طويلة من العلوم العصرية والتقنيات والمهن الحديثة كالطب والصيدلة والفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض والفضاء والطيران والأَحياء والبيئة والمناخ والفلاحة، وعلوم المهندس المختلفة كالميكانيكا والكهرباء والهندسة المعمارية والمدنية والإحصاء والطاقة والمعادن وعلوم البحار، فضلاً عن علوم التدبير والتسيير والمالية، وقطاع الشركات والبنوك والخدمات، والصنائع الجديدة، والمعلوميات، وغيرها من المجالات والفروع التقنية الكثيرةَ، ولاسيما في المرحلة الجامعية. فإن من النتائج السلبية لذلك بلا شك ولا ريب، حرمان هذه اللغة من حقها في التطور والنمو وفُرَصها في التحديث والتجديد. فالعربية التي نطالب بتطويرها وتنميتها وإغناء معجمهَا ومصطلحاتها، وطالما عيب عليها تخلفها وتأخرها في المجالات الحيوية الكثيرة، لا يمكن أن تعرف تقدمًا أَو تطوّرًا ونحن نمنعها من الاقتراب من هذه المجالات كلها. فالقاعدة الذهبية المعروفة تقول: **تعيش اللغةُ بالاستعمال وتموت بالإهمال**. وإنه لمن التناقُض الصارخ في تفكيرنا ومناهج تعليمنا أن نحرم لغتنا من الاستعمال في كل مجالات التعليم ومستوياته، ثم نستمر في التحامل عليها واتهامها بالتأخر والتراجع والجمود. فنحن الذين نضع العراقيل في وجهها، ونحن الذين لا نريد لها أن تحيا وتعيش وتنمو وتتطور.

ألقاهُ في اليمّ مكتوفًا وقال لهُ إياكَ، إياكَ، أن تبتلَّ بالماءِ

أما لو سعيتَ إلى تقييم مدى حضور اللغة العربية في البحث العلمي والمجال الرقمي والمعلومياتي، ونشر الكتُب العلمية والأكاديمية، وفي قطاع الترجمة، فستجد وضعًا غيرَ مُريح بكل تأكيد.

ولما أصبحت العربية في هذا العصر، لا تؤمِّن لصاحبها لقمة عيش نظيفة، ولا تُدرُّ عليه دخلاً كافيًا، سواء داخلَ البلاد العربية أم خارجها، فقد صار تعلمُّها في نظر الغالبية العظمى من الناس والإقبال على إتقانها، مضيعةً للوقت. والاستمرار في الإذعان لهذا الوضع على ما هو عليه، وكأنَ الأمر خارجٌ عن يدنا وطاقتنا، ولا قدرة لنا، نحن الشعوب والدول العربية، على التحكم فيه، لهو أيضًا من الأخطار المُحدقة بلغتنا. مع أن المسألة إذا عُولجت بمخططات مشترَكة على مستوى الدول العربية مجتمعة، يمكن حلُّها بطريقة أو أخرى. ولاسيما إذا تم وضع مخططات متكاملة لمعالجة معضَلة تشغيل اليد العالمة والأدمغة العربية وتوطينها وإعادة نشرها داخل الدول العربية.

ومن البدَهي، أن يرتبط بكل ما سبق، وينتُج عنه، ما يشيع في مجتمعاتنا العربية من نظرة استخفافية لا تخفَى ملامحُها عند أصحاب اللغة العربية في تعاملهم مع لغتهم. وأقل مظاهرهَا عدم المبالاة بأمرها، والإعراض عنها إلى لغات أخرى، والعزوف عن التفكير في توريثها للأحفاد والأجيال اللاحقة. وتلك قضية من أكثر القضايا المهدِّدة لوجودها.

التصور الثاني

وهناك تصور آخر له صلة بالأول من حيث الاعتقاد بأن وضع العربية وضعٌ مريح لا يستدعي القلقَ والخوف على حاضرها ومستقبلها. وهو ينطلق من جبهة تقليدية سائدة منذ زمن طويل ترى أن العربية الفصحى، بما هي لغةٌ للقرآن الكريم الذي تعهَّد تعالى بحفظه في قوله: ﴿إنَّا نحن نَزَّلنا الذِّكرَ وإنَّا لهُ لَحافظون﴾ (الحِجْر: 9)، وبسبب اختصاصها بميزة ارتباطها بالوحي، فهي واقعةٌ في حماهُ، أَي مشمولة بالحفظ الضروري، فلا ينالها ما ينال غيرَها من اللغات الإنسانية من فساد وتغيُّر واندحار وانكسار، ولا يمكن أن تتأثّر بما يُحيط بها أو يُهدِّدها من أخطار، ولا خوفَ عليها ما دام الدينُ قائمًا والقرآنُ محفوظًا، ولا حاجة لأن يُتعب الناسُ أنفسَهم في التدبير لها والتفكير في حاضرها والاحتياط لمستقبلها، ولا مُسوِّغ لَصَرْخات التَّحذير التي يُطلقُها المُدافعون عنها، فللبيت ربٌّ يَحميه وكفَى الله المؤمنين شرَّ القتال.

ومقتضى هذا الكلام أنه يَكفي حفظُ القرآن ونشرُ الإسلام لحفظ العربية من كل ما يهددها من أخطار داخلية وخارجية بما فيها المنافسة القوية مع لغات مسيطِرة على العالَم. ويؤيد أصحابُ هذا التصور حُجَّتهم بكون العربية في الماضي سارت في ركاب الإسلام وانتشَرت بانتشاره في كل مكان، وأن العناية بالقرآن، حفظًا ومدارسةً وفهمًا، هي التي كانت وراء قيام العلوم العربية المختلفة من نحو وصرف ومعجم وأدب وبلاغة وتفسير وتاريخ وجغرافيا وغيرها من بقية العلوم التي يشهد مؤرخوها أن نقطة انطلاقها كانت من القرآن. ثم يُضيف أصحاب هذا التصوُّر لتقوية منطقهم، دليلاً آخر من واقع الحال في وقتنا هذا، وهو أن العربية أصبحت معتمَدة في الأمم المتحدة والأجهزة والمنظمات المتفرعة عنها، ولها حظ جيد من الاستخدام في الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي، وعدد مُستعمليها قد بلَغ اليوم مبلغًا عظيمًا (أكثر من أربع مئة مليون نسمة)، وبسبب ذلك فهي في المرتبة الرابعة أو الخامسة بين لغات العالَم أجمع من حيثُ سَعة الانتشار، أي قبل الفرنسية وغيرها من كبريات اللغات في العالَم. والمسلمون والعرب اليوم في ازدياد وتكاثُر. فالعربية إذن، في حالة صحية جيدة، فلِمَ الخوفُ والتحسُّبُ، إذن؟

ونحن لا نُنكر كلَّ ما قيل عن هذه اللغة، فهي مرتبطة حقًّا بالقرآن والدين الإسلامي، وأن ذلك قد أكسَبَها قوةً وشرفًا ومزيّة خاصة، وأدى إلى الاهتمام بها والحفاظ عليها ونشأة عدة علوم انطلاقًا من الاهتمام بالكتاب المنزّل. بل لقد رفع الإسلام من شأن هذه اللغة فحوَّلها من لغة قومية مغلَقة على قبائل صحراوية معزولة إلى لغة مفتوحة على أمة تتجاوز حدود القومية والعِرقية لتنتشر في كل أرجاء الأرض وتتبناها كلُّ الشعوب

الإسلامية على اختلاف أعراقها وألسنتها ولهجاتها وثقافاتها المحلّية، كما أن الإسلام قد طوَّر هذه اللغة من حيث محتواها فغَذّاها ونمّى معجمَها وأساليبَها ووسَّع تراكيبَها ومعانيَها بفضل العلوم الكثيرة التي كان القرآنُ سببًا في نشأتها وقيامها وازدهارها، وغيرها من العلوم الأخرى، إلا أننا مع كل ذلك نرى في هذا التصوّر جوانب من القصور كثيرة نبيّن أهمها فيما يلي:

1 - أن هذا التصوّر يستند إلى منطق اتّكالي في غاية السَّلبية والمُهادنة والاستسلام، إذ يُعفي الإنسانَ العربي والمسلم بصفة عامة، من كل واجباته ويُسقط عنه كل التكاليف والمسؤوليات في خدمة لغته ولغة وطنه وأمّته ودينه وثقافته وحضارته، وتعزيز مكانتها في عصر التنافُس الشَّرِس بين اللغات، والاكتفاء بموقف المتفرِّج على كل ما يحيط بها من أخطار نلمسها بحواسّنا وعقولنا ومشاهداتنا اليومية، وما أشدها وأكثرها في هذه المرحلة، خلافًا لما يقوم به أهلُ كل لغة نحو لغاتهم، وما يُعدّونه من مخططات وسياسات للحفاظ عليها والعمل على نموها وارتقائها وازدهارها ودَعمها باستمرار. علمًا بأن الأخطار التي تهدّد وجود لغة أمة من الأمم إنما هي في عمقها أخطارٌ تهدد هوية هذه الأمة وحضارتها وثقافتَها واستمرارَهَا وقوتَها ووحدتها وصلابتَها. فاللغة ترتبط - كما هو معلوم - بتلك الأمور كلها. وهذا المنطق الاستسلامي والانهزامي ليس هو المنطق الذي عمل به المسلمون في مراحل قوتهم ونهضتهم، وإلا لما كانوا قد تركوا لنا وللأجيال القادمة ما تركوه من آثار حضارية وعمرانية وعلمية وفكرية وثقافية شامخة. كما يتعارض مع منطق التكليف والاستخلاف في الأرض الذي أناطه الدين الحنيف بالإنسان عمومًا وبالمسلم خصوصًا، وما حَضَّ عليه الإسلام من إعمال للعقل والفكر والأخذ بالأسباب، والدفاع عن النفس بكل ما يلزم من تخطيط وتفكير وتدبير. ونحن في عصر يشهد صراعًا حضاريّا وثقافيّا قويّا ووجوديًّا أيضًا، فضلا عن أوجه الصراع الأخرى، لا يمكن أن ننصح أنفسَنا بالوقوف أمام كل ما يجري من حولنا ويهدد كياننا، موقفَ الدراويش المتفرِّجين على الأحداث.

2 - حفظ القرآن قد لا يستلزم بالضرورة حفظ اللغة العربية وانتشارها، ولا يُعطِّل سنَّةَ التطور والتغيُّر والانقسام والفساد التي تجري أحكامُها على سائر اللغات الإنسانية كما قد يتوهَّم الكثيرون. فقد وعد الله بحفظ القرآن، أي حفظ مَتنه اللغوي المحصور بين دفتي المصحف والمتمثِّل في مجموعة سُوَره وآياته وألفاظه وكلماته، وحفظ أحكامه وشريعته وأوامره ونواهيه لتظل شاهدة على الناس إن حادوا عنها أو خالفوها. وهو متنٌ محدود البداية والنهاية معروفٌ عددُ سُوره وكلماته وحروفه، وهذا المَتن / النص المحصور بين دفَّتي المصحف محفوظٌ بكل تأكيد لا يمسُّه التغيير والتحريف من بين يديه ولا من خلفه، لأنه لو تغيّرت ألفاظهُ وحُرّفت كلماته لتغيرت أحكامه وشريعته. وسيظل

المسلمون أو بعضُهم على الأقل يقرأونه ويحفظونه في السطور والصدور تعبدًا وتدبُّرًا. لا يشك المسلمون المؤمنون في شيءٍ من ذلك. لكن حفظ النص القرآني المضمَّن في المُصحف لا يستلزم بالضرورة حفظ كلِّ اللغة العربية بمفهومها الواسع وبكافة مستوياتها خارج المصحف، وإنما قد يكون بحفظ النصّ القرآني المكتوب بتلك اللغة دون غيره من باقي اللغة. والنتيجة أن العربية خارج القرآن الكريم، مما يُكتَب أو لا يُكتَب، وما تُولّده في كل لحظة آلافُ الاستعمالات مما وُجد وما سوف يوجد مستقبلاً، لا يَسري عليها حُكمُ الحفظ كما يسري على النص القرآني، وإنما تخضع لسنة الله في التطور والتحوّل والتغيّر التي تخضع له سائرُ اللغات البشرية، فتحيا ألفاظ وتموت ألفاظ، وتتعرّض للنسخ والبِلى ولا تستقر على حال. وبالتالي فإن الجزء المقدَّس من العربية الذي لا يناله تغيير وتبديل ولا يُخشَى عليه من شيء هو النص القرآني لا غير.

وقد يقع كثير من الناس في خطإ تعميم صفة القُدسية الدينية (والقدسية غير الاحترام والاعتزاز) على العربية الفصحى دون تمييز بين الجزء المقدَّس حقًّا وهو النص القرآني، وما هو خارجٌ عن نطاق التقديس، وهو كلُّ ما وردَ في هذه اللغة ـ خارج القرآن ـ مما يمكن لأي شخص أن يستعمله ويشتقّه ويتصرَّف فيه بكامل الحرية التي يُتيحُها النظامُ العام للغة. وهذا التقديس المطلق للعربية بهذا الفهم يضرها أكثر مما ينفعها. وقد جرَّ عليها كثيرًا من النقد والتجريح، فاعتبرها بعضُهم، بسبب ذلك، لغةً جامدة غيرَ قابلة للتطور والنمو ومسايرة العصر والتعبير عن الأفكار والمفاهيم الجديدة، ووصفها آخرون باللغة الميّتة أو المحكوم عليها بالموت، ومن ثمَّ ينادون بتحييدها وإقصائها وحصر استعمالها في المجال الديني والأدبي، ولا يقبلون أن تكون لغةً لتدريس العلوم والتقنيات والرقميات ... وهلمّ جرّا.

ولكي نفهم جليّا ـ من ناحية أخرى ـ كيف يمكن للقرآن أن يستمر ويُحفَظ من غير الحِفاظ على العربية أو الالتزام باستعمالها بالضرورة، ما علينا إلا أن ننظر إلى حال الشعوبَ الإسلامية غيرِ العربية، وهي تكوِّن اليوم من حيثُ عدد أفرادها حوالي ثلاثة أرباع الأمة الإسلامية. فهؤلاء المسلمون الموزَّعون على مختلف القارات بإفريقيا وآسيا وجزء من أوروبا، لا يفهم أغلبُهم العربية ولا يستعملها إلا في صَلاته أو عند تلاوة القرآن. ومع ذلك فكثير منهم يحفظ القرآن في صدره حفظًا تامًا، ويحاول تطبيق أحكامه وشريعته حسب فهمه. فالقرآن في هذه الشعوب الإسلامية غير العربية محفوظٌ لم يُغيَّر منه شيء، ولكن العربية، من غير النص القرآني، رغم ارتباطها به وبالدين الإسلامي الذي يَدينون به، ليست محفوظة.

3 - إذا كانت العربية، أو قدرٌ معيَّنٌ منها على الأقل، تُحفَظ بحفظ القرآن. فإن القرآن نفسه لا يمكن حفظُه بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي بفهم معانيه فهمًا دقيقًا وسليمًا، والوصولِ إلى كُنه مَراميه لتطبيق أحكامه على الوجه الصحيح، إلا بحفظ العربية الفصحى واستمرارها. وهذا يقتضي الحرص على تعلّمها وإتقانها والإحاطة بكل علومها. وإلا فالقرآن يمكن أن يُحفَظ في الأوراق ويُستنسَخ جيلاً بعد جيل، ويُترجَم إلى كل اللغات، ويمكن لكثير من أبناء الشعوب الإسلامية غير العربية، كما قلنا، أن تستمر في تخزينه في صدورها، وتستظهره استظهارًا بَبَّغاويًّا بأصواته وحروفه؛ تُردّده الألسنة ولا تعقله العقول، ولا تستوعبه الأفهام، ولا تسري روحُه في شَرَيان القلوب فتحيا به وتهتدي بهديه. ولو تأمّلنا لوجدنا أن كثيرًا من المشكلات القائمة في العالَم الإسلامي راجعةٌ في أساسها إلى سوء فهم القرآن والإلمام بدقائق ألفاظه مما يؤدي إلى سوء تطبيقه، فيكون ذلك من أسباب التطرُّف والغلوّ وسوء التصرف وتحويل الدين إلى ممارسات قُشُورية أو شبيهة بالوثَنية، بعيدة عن عُمق الإسلام وروحه، وإلى طَقوس جامدة أو مُشوِّهة لحقيقته ومُخالفة لمبادئه الوسطية السَّمحة. لذلك كان أسلافُنا القدامى من المشتغلين بالقرآن وعلوم الشريعة يبدأون حياتَهم التعليمية بالتضلُّع من علوم الآلة كما كانوا يسمّونها، وهي علوم النحو والصرف والمعجم والبلاغة والأدب وغيرها، لتكون لهم عونًا على فهم أساليب القرآن وتراكيبه والتعامُل مع ألفاظه في دلالاتها الصحيحة. وإذا كان الكثير من العلوم والمعارف الإسلامية قد نشأ في بدايته بدافع من الاشتغال بالقرآن ومُدارَسته ومحاولة فهمه والتبحّر فيه، فإن قيام هذه العلوم، هو الذي زوَّد المشتغلين بالقرآن والحديث وعلومهما (من تفسير وتأويل وقراءات وتجويد وفقه ومصطلح وأصول وتوحيد واستنباط أحكام)، بالأداة الضرورية لفهم النصوص الأساسية والتعمق فيها وعلى رأسها النصُّ القرآني والحديثي. فهذه العلوم كان لها الفضلُ من جانبها في حفظ القرآن بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. ولقد فهم الصحابةُ والتابعون رضوان الله عليهم أهمية المحافظة على العربية من أجل الحفاظ على القرآن والدين كله، فعملوا على العناية بها واتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرارها وصيانتها من الضياع، وكان من جراء ذلك أن أمرَ الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه أبا الأسود الدؤلي بالشروع في وضع نحو العربية واستنباط قواعدها وإصلاح خطِّها ورسمها، بعدما رأى ما رآه من تفشّي ظاهرة اللحن وظهور آثار التغيّر الذي لو تُرِك لَجراهُ يسير في طريقه العشوائي مع كثرة المنضَمّين لجماعة المسلمين من غير العرب ذوي الألسنة المختلفة، لأدَّى الأمر إلى تشوُّه العربية وتمزُّقها وتوزُّعها إلى لغات تتباعدُ الشقة بينها تدريجيّا إلى أن تنقطع صلتُها بالقرآن في لغته الفصيحة التي اجتمعَ المسلمون حولها نابذين ما سواها من اللهجات واللغات. والقصة معروفة حول أسباب نشأة النحو والصرفَ، والانكباب على تقعيد القواعد واستخراجِ النَمَط الموحَّد للعربية

المعيارية (الفصحى) الذي جعلوه لغةَ رسميةً للدولة الإسلامية تتعامل به في الإدارة والتعليم والقضاء والمراسلات وغير ذلك من الأمور الرسمية الدينية والدنيوية. ولولا أنهم بادروا إلى تلك الخطة الضرورية التي يمكن أن نسميها بلغة عصرنا «سياسة لغوية» حازمة أو «تخطيطًا لغويًا» ضروريًا، منذ المراحل الأولى لقيام الدولة الإسلامية، لآل الأمرُ بعد ذلك إلى ما آلت إليه لغاتٌ بشرية عديدة كانت موحَّدة ثم تفرَّقت إلى لغات مستقلة. ولو فُتح البابُ على مصراعيه من غير ضابط ولا رابط، لما كان قد بقي من اللغة المشتركة شيءٌ يُذكَر، ولما بقي اليوم من الناس مَن يفهَم القرآن أو يصل إلى معانيه غير ثلة قليلة من رجال الدين المنقطعين لتلاوته ودراسته في الكتاتيب والجوامع. وقد بيَّنا في النقطة السابقة كيف أن حفظ القرآن لا يؤدي بالضرورة إلى حفظ اللغة التي كُتبت به إلا في الحدود الدنيا لمفهوم الحفظ، وهو استمرارُ نص القرآن والحد الأدنى من العربية وآدابها المتصلة بالمجال الديني. ونحن لا نريد للعربية أن يظل حفظُها مقصورًا على هذه الناحية الدينية والأدبية فحسب، وإنما نريد لها الاستمرار في أداء وظائفها الأخرى وما أكثرها وأعظمها. ومن أهمها الوظيفة التاريخية والحضارية التي تجسّد هويتنا وتربط حاضرنا ومستقبلنا بجذورنا وماضينا، والوظيفة العلمية والثقافية ونشر المعرفة وتوطينها وهي الطريق الصحيح للتنمية الشمولية التي ننشدها لبلدنا، ووظيفة توحيد كل أطياف المجتمع وتقوية لُحمته وتجانسه وانسجامه. فاللغة لها دورٌ أساسي في ذلك. والوظيفةُ التواصلية بين كل أبناء مجتمعنا ومختلف طبقاته وفئاته وعناصره، من جهة، وبين شعبنا وشعوب الأمة العربية والإسلامية ودولها كافة، من جهة أخرى، وتقوية آصرة التقارب والتلاحم الفكري والثقافي بين مختلف عناصرها ومكوِّناتها. وقد ظلت منذ مجيء الإسلام إلى بداية المرحلة الكولنيالية، تؤدي وظيفة اللغة الرسمية والعالمة لكل الشعوب الإسلامية في الإدارة والتعليم والقضاء والثقافة والتواصل والاقتصاد والتجارة وكافة المعاملات المشتركة. ولم تتنازل عن تلك الوظيفة إلا مضطرّة عندما عمدت قوى الاحتلال إلى فرض لغاتها الخاصة بها على الشعوب والمناطق التي احتلتها، وتقسيم العالم الإسلامي إلى دول بخرائط صغيرة وحدود مغلقة، فتمزَّق ذلك الحبل المتين الذي كان يجمع شعوب الأمة بعد الدين الإسلامي، وجعل التواصل بينها لا يمر إلا عن طريق لغات أجنبية مفروضة. فنحن في المغرب لا نستطيع التفاهم مع أقرب الشعوب الإفريقية إلينا إلا عن طريق الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو البرتغالية أو الهولندية. وكذلك حدَث في المناطق الأخرى من العالم الإسلامي. وإن إعادة الحياة لهذه الرابطة اللغوية المشتركة التي كانت تقوم بهذا التواصل والتفاهم والتلاحُم إلى جانب الدين المشترك، لهو من الأمور التي ينبغي أن تخطِّط لها الدولُ الإسلامية بشكل جدّي من غير تهاون أو تراخٍ.

4 - إذا كان للقرآن الكريم أهميتُه الكبرى في نشر العربية من غير شك ولا ريب، فإنه لم يكن العاملَ الوحيد في هذا الانتشار قديمًا وحديثًا. كان العامل الأول والأساس والمنطلَق، نعم، ولكن أضيفت إليه وعزَّزته عوامل أخرى كان لها أثرُها الكبير أيضًا في الحفاظ على العربية ونموها وازدهارها. فالدولة الإسلامية نشأت نشأةً عربية في بيئة عربية. والإسلام انطلق من مكة إلى المدينة التي أصبحت قاعدةَ الحكم في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، وبعد ذلك انتقل الحكمُ إلى أيدي الأمويّين في دمشق والعباسيّين في بغداد. وخلال مرحلة التأسيس هذه تمَّ تعريبُ الإدارة (الدواوين) والعُملة والقضاء والتعليم ومختلف المعاملات الاقتصادية والتجارية. وهذا الأمر جعل منها لغةَ التخاطُب والتعامل اليومي السائدة في المجتمع كله. أي أن العربية أصبحت منذ البداية لغةً رسميةً للدولة في كل شؤونها، وهذا الترسيمُ كان له أثر كبير في توطيد أركان هذه اللغة وترسيخ وجودها واستمرارها. ولو لم تكن الدولةُ وحُكامُها الأوائل قد عمدوا إلى هذه السياسة اللغوية، فتركوا لغةَ الدواوين (الوزارات) الإدارية وما يتصل بها على حالها من قبل (الفارسية في العراق وبلاد فارس وما وراء النهر والمناطق المتصلة بها، واليونانية أو اللاتينية أو السريانية أو القبطية في المناطق الأخرى، كالشام ومصر وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا وجزر البحر المتوسط)، لما كانت العربية قد أصبحت على ما أصبحت عليه من الحضور والانتشار في كل البلاد المفتوحة التي صارت تابعة لمركز الخلافة وما نشأ بعدها من مراكز الحكم في المناطق الأخرى كالأندلس وإفريقيا وغيرهما. والدليل أننا نرى انتشار الإسلام والقرآن في مناطق كبيرة من العالم من غير أن يُواكبه ويرافقه بالضرورة انتشارٌ كبير للعربية. والدليل أيضًا أننا رأينا العربية كيف تراجعت وضعفت خلال القرون الأخيرة السابقة لعصر النهضة والانبعاث، مع أن الأمة الإسلامية والشعوب العربية لم تتخلَّ يومًا عن دينها وقرآنها. فالسبب الأساسي الذي أدى إلى ضعف اللغة في تلك المرحلة هو الضعف العام الذي أصاب الأمة كلها اقتصاديًا وعسكريّا وسياسيّا وثقافيّا وعلميّا وحضاريّا. ونحن نؤمن بأن استعادة هذه الأمة لمجدها وقوتها هو الذي سوف ينهض بالعربية أيضًا، باعتبارها رابطًا مشتركًا بين شعوبها ودولها. فقوة اللغة في قوة المجتمع وضعفه في ضعفها.

ولو تساءلنا عن أسباب انتشار اللاتينية واليونانية قديمًا، والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وعدد آخر من اللغات العالمية الكبرى في العصر الحديث، لوجدنا عوامل أخرى غير العامل الديني. وأهم تلك العوامل القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والعلمية التي أصبحت تمتلكها المجتمعاتُ المستعملة لتلك اللغات، ثم قوة الفرض والإلزام خلال مرحلة الاستعمار. فليس العامل الدينَي هو الذي جعل الإنجليزية تتحول في هذا العصر إلى أقوى لغة في العالَم، وكذلك يقال عن غيرها من اللغات التي تمت لها السيطرةُ في أنحاء واسعة من العالَم، وإنما مجموعة عوامل أخرى كما قلنا.

5 - ارتباط العربية بالقرآن والدين الإسلامي يجب أن نأخذه من جانبه الإيجابي لا السَّلبي. والجانب الإيجابي في الموضوع هو أن يكون ارتباطُ العربية بالقرآن والدين حافزًا لنا للمحافظة عليها والعناية بها والإقبال بقوة على تعلّمها وإتقانها وتعليمها والعمل على نشرها وتذليل الصعوبات أمامها، باعتبار أن المحافظة على العربية محافظةٌ على القرآن نفسه، والتعمق فيها هو الذي يقودنا إلى التعمق في فهم القرآن والدين الإسلامي، والتفريط فيها تفريط في القرآن والدين بشكل متلازم. وليس من قبيل الصدفة أن نجد أن العصور التي ازدهرت فيها العربيةُ الفصحى هي نفسُها العصور التي ظهرت فيها أُمهات المصادر وأهم المصنفات والمتون في العلوم الدينية والشرعية، وأن كبار أئمة الفقه والدين كانوا من كبار علماء اللغة كمالك والشافعي والزمخشري وابن حزم والقاضي عياض وسواهم. وحفظ العربية هنا ليس معناه تحنيطَها والمحافظةَ على شكلها القديم والإبقاء عليها متحجّرة منغلقة، كما ذكرنا من قبل.

والجانب السلبي هو أن نفهم ارتباطها بالقرآن والدين، بمعنى ترك حَبْلها على الغارب وعدم الاهتمام بخدمتها والعناية بها وتنميتها وتطويرها، بدعوى أن الأمر موكول إلى صاحب الأمر، وتعطيل كل عمل يمكن أن يقوم به الإنسانُ تُجاه هذه اللغة، والاكتفاء بموقف المتفرِّج على مصيرها وعدم الاكتراث بما يمكن أن تفعله بها تقلُّباتُ الأيام والأزمان. وبهذا الفهم السلبي. وهذا التفريط ستنشأ ظواهر سلبية كثيرة، منها: تقوقع الفُصحى على نفسها، وتغلّب اللغات الأجنبية عليها، وانحسارُ استعماها تدريجيّا، وتخلفها وابتعادها عن مسايرة التطور، وانحصار استعمالها في المجال الديني، أي تحويلها إلى لغة طقوسية خاصة بالصلوات والمساجد والأمور التعبُّدية. وهذا سيؤدي إلى ابتعاد الناس عنها، والبحث عما يعوّضها في حياتهم اليومية وأغراضهم الأخرى من اللهجات والدوارج واللغات الأجنبية. ومن السلبيات أيضا فسح المجال لاتساع الهوة بين الفصحى والعامّيات التي يزداد انتشارُها واستفحالُها. ومنها فقدان الأمة العربية الإسلامية بأكملها للغتها الجامعة وقناة تواصلها المشترَكة، وأداةِ ترابطها وتفاهمها والتحامها... ولائحة النتائج السلبية الأخرَى طويلة.

وخلاصة الأمر أن ربط العربية بالقرآن والدين يجب أن يكون عاملاً مُحفِّزًا ومُشجِّعًا للعرب والمسلمين على العناية بهذه اللغة والمحافظة على استمرارها، لا عاملاً سلبيّا مثبِّطًا للهِمَم ومَدعاةً للتراخي والكسَل وترك الحبل على الغارب.

التصور الثالث

على النقيض من التصورين السابقين، هناك من يرى أن العربية الفصحى لغة دينية مرتبطة بالمقدَّس، وأن هذا الارتباط يجرُّها إلى الوراء؛ إلى الماضي والتراث والتقليد

والمحافظة، وهذا يجعلها عَصيَّة على التطور والتحديث، وغيرَ صالحة لتكون لغةً للعصر والمستقبل ولغةَ العلوم والتِّقنيَات. وبما أنها كذلك فمن الأجدى التخلِّي عنها واستبدالُها بالدارجة أو بلغة أجنبية حديثة. وهذا موقفٌ لا يخلو من مَكر وخِداع، وينطوي على مغالطة كبيرة. والردُّ عليه من وجوه:

الأول: نحن لا ننكر أن ارتباط العربية بالقرآن أكسبَها نوعًا من الثبات والاستقرار والقدرة على استمرار جزء من الماضي في الحاضر، وهو ما لم يحدث لغيرها من اللغات الحية. فنحن على سبيل المثَال ما زلنا قادرين في القرن الواحد والعشرين على فهم كثير من العبارات القرآنية التي نزلت منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا والتأثّر بها والتجاوُب معها إلى درجة كبيرة دون حاجة إلى قاموس أو كتاب للشرح والتفسير[4]، وما زلنا أيضًا قادرين على فهم كثير من أحاديث الرسول وأقوال الصحابة والتابعين. بل إن كثيرًا من أبيات الشعر الجاهلي، وبعضُه يعود إلى قرون سابقة للإسلام، ما زال مفهومًا لنا بدرجة كبيرة، رغم توالي القرون والعصور، وهو ما لا نجده في لغة أخرى من اللغات المستعملة حاليًا. من ذلك على سبيل المثال، قول زهير بن أبي سُلمى:

ومَن يجعلِ المعروف في غير أهلـــه ... يكنْ حمدُه ذمًّا عليه ويَنـــدم
ومَن يـكُ ذا فضلٍ فيَبـــخلْ بفضله ... على قومه يُستغنَ عنه ويُذْمَـــم
لسانُ الفـــتى نصفٌ ونصفٌ فؤادُه ... فلم يبقَ إلا صورةُ اللحم والدَّم

أو قول طرفة بن العبد:

وظلمُ ذوي القربى أشدُّ مَضاضةً ... على المرء من وَقع الحُسام المُهنَّد
ستُبدي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ... ويأتيك بالأخبـار مَـن لم تُـزوِّد

وهي من الأبيات التي ما زالت تسيرُ سيرَ الأمثال في الأدب والثقافة العربيّين إلى اليوم، ولا يتعثَّر اللسانُ في نطقها ولا العقلُ في فهمها وإدراك معانيها.

ولكن هذا الأمر يجب أن نعتبره مزيةً من المزايا التي تختصُّ بها العربية وتُحسَب لها، لا عيبًا يَنتقص منها أو يُؤخَذ عليها. فلأن تكون لك لغةٌ قادرة على ربط الحاضر بالماضي، وتُبحرَ بكَ مسافةَ قرون وقرون في عمق التاريخ والحضارة دون قطيعة ولا توقُّف، لهو خيرٌ ألفَ مرة من لغة قصيرةً النفَس لا تستطيع أن تتجاوزَ مدَّ البَصَر. زد على ذلك أن هذه القدرةَ التي تمتَّع بها العربية، قدرةَ الإمساك بطرفَي التاريخ القديم والحديث، لا تمنع مُستعملَها من الإبداع فيها والتجديد والتوليد والإتيان بما لم يأت به الأوائلُ. ففي أنظمتها الصرفية والنحوية والاشتقاقية ذات المرونة العالية ما يجعلها طيِّعةً قابلةً لاحتواء أيِّ جديد.

4 . من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، آية الكرسي التي يحفظها معظمُ المسلمين، وبعض السور القصيرة مثل: سورة الإخلاص، وسورة الناس، وسورة العصر، والفاتحة... الخ.

إذن، ارتباط الفصحى بالقرآن والإسلام لم يكن يومًا ليَعُوقها عن التطور والنموّ. فالمقدَّس من العربية هو ـ كما ذكرنا من قبل ـ ذلك الجزء المحفوظ بين جلدَتَي المصحف، وهو وحده الذي لا يقبل التحول والتغيّر، لأنه كلامُ الله المنزَّل بالوحي لا تبديل فيه ولا تغيير. أما ما هو خارج المصحف من العربية فيسري عليه ما يَسري على سائر اللغات من قوانين التطوّر والنموّ المعروفة بنوعيها: البطيء والسريع، الحرّ والمقيَّد.

والعربية الفصحى، وقد ارتبطت بالقرآن لقرون عدة، لم تظل جامدة كما يتصور بعضُهم، بل لقد عرفت عبر عمرها الطويل مراحل كبيرة من التطور والنمو في كل مظاهرها ولاسيما في الجانب المعجمي والأسلوبي، في حدود ما تسمح به قواعدُ اللغة ونظامُها، فإن كانت قواميس اللغة القديمة قد قيَّدت نفسَها بقيود مُجحفة فيها كثير من المبالغة والغلوّ ـ وأقصد هنا قيود الفصاحة المرتبطة بشروط زمانية ومكانية محدَّدة ـ جعلتها تتخلّى عن متابعة التطور الذي عرفته الفصحى في كل المجالات العلمية والأدبية، فإن العلماء في العصر الحديث قد تداركوا الأمر، وأقرّوا بضرورة التحلّل من كثير من تلك القيود. فاستعادت العربية مسيرتها الجديدة دون توقّف. وقد يكون اليوم في العربية ما يقتضي المراجعة والإصلاح فيُوكل أمرُه لمجامع اللغة التي تضم خيرة علماء الأمة، الذين يُصدرون من القرارات ما هو كفيل بتطويرها وتحديثها ونزع القيود المُجحِفة عنها دون تفريط ولا إفراط.

الثاني: أنه لو صح أن ارتباط العربية بالدين مانعٌ لها من التطور وعائق يَحول دون تنميتها واستمرارها، لما أمكن لها أن تنهض طيلة قرون ازدهار الحضارة العربية الإسلامية بحَمل أدق العلوم والمعارف والتعبير عنها بجدارة واقتدار، واحتفظت بها إلى أن ورَّثتها للغات الأوروبية وفي مقدمتها اللاتينية واللغات المتفرِّعة عنها. فكيف كانت في العصور الماضية صالحة للتعبير عن أدق المعارف والأفكار والعلوم الفلسفية والرياضية والطبية والفلكية والهندسية والكيميائية والموسيقية وغيرها، واليوم صارت عاجزة عن القيام بالمهمة نفسها، مع أن العلة التي عِيبت بسببها، وهي ارتباطها بالدين والقرآن، كانت موجودة من قبل كما هي موجودة اليوم؟

والحقيقة أن العربية المعيار لم تكن في يوم من الأيام مجرد لغة دينية عند مُستخدميها من أفراد الأمة العربية والإسلامية، وإنما كانت على الدوام تقوم بالوظائف الدينية والدنيوية بما فيها العلمية أيضًا؛ فقد استُخدمت في التواصل الكتابي والشفوي بين كل مُستعمليها، وأداةً للتفاهُم والتلاحُم ثقافيّا واجتماعيّا وسياسيّا، ولغةً للتعليم والإدارة والاقتصاد والتجارة وغيرها من المجالات، كما استُعمِلت في مجالات الدين المختلفة.

الثالث: كثير من اللغات ارتبطت بالدين أيضًا و لم يَمنعها ذلك من حمل العلوم ومواكبة التطور في مجالات الحياة، ومنها اليونانية واللاتينية والسريانية وغيرها. واليوم تنهض العبرية التي ارتبطت عند اليهود بدينهم وكتابهم المقدَّس، لتصبح لغة كل المعارف والحياة الحديثة.

التصور الرابع

ويذهب أصحاب هذا التصور إلى أن العربية قد وصَلت بعد مرحلة طويلة من حياتها، وبعد فترة من الجمود والركود مرت بها خلال الفترة التي يصفونها عادة بفترة الانحطاط، إلى حالة من الشيخوخة والعجز، فأصبحت غير قادرة ولا مؤهَّلة لمواكبة التطور والحداثة والعولمة وما بعدهما. ويذكرون في هذا الصدد بعضَ مظاهر هذا الجمود متمثلاً في بِلَى كثير من ألفاظها وأساليبها وتراكيبها، وافتقار معجمها إلى الألفاظ الجديدة والمصطلحات العلمية والتقنية الحديثة، وفي صعوبة قواعدها النحوية والصرفية، وظاهرة الإعراب التي تزيد من صعوبة استعمالها، وفي الهوة العميقة بين فصحاها وعاميّاتها ودوارجها، واقتصار استعمال الفصحى في الغالب على الجانب المكتوب والأدبي والديني على الخصوص، خلافًا للهجات التي تُستعمل في الحديث الشفوي اليومي الذي يجري على كل الألسنة فتبدو أكثر حيوية وتجاوبًا مع واقع الناس وحاجاتهم. وغير ذلك من الأمور الجزئية والتفصيلية.

ونحن وإن كنا نعرف أن العربية الفصحى مرت بمراحل نُكوص وتراجع وتوقّف عطَّلت حركتَها وعاقت مسيرتَها لفترة طويلة، وجعلتها تظهر منذ بداية الاحتكاك بالغرب الأوروبي نهاية القرن الثامن عشر، في حالة من الفقر المدْقِع في معجمها وأساليبها وتراكيبها ومصطلحاتها، وتخلُّف بيِّن في طرق تعليمها وتدريسها، ونحو ذلك من الأمور. إلا أننا يجب أن نعترف بأن هناك في المقابل أمورًا أخرى يجب أخذها في الاعتبار، ومنها:

أ ـ أن هنالك، جهودًا جبّارة قد بُذلت طيلة القرنين الماضيّين، بدايةً من فجر النهضة العربية الحديثة، في إصلاح هذه اللغة وتطويرها وتنميتها وتيسير قواعدها وإغناء معجمها وتحديثه، وأن تراكمًا كبيرًا حصَل في مجال المصطلحات والألفاظ العلمية والتقنية لا ينبغي تجاهُله، وأن العربية المعاصرة والمستعملة اليوم ليست هي العربية التي كانت في نهاية القرن الثامن عشر. فالفرق شاسع للغاية يتبيّن لكل من يُقارِن بشكل موضوعي بين المرحلتين، وما كانت تُنعَت به فصحى بداية عصر النهضة لا يصح أن تُنعَت به فصحى اليوم.

ب ـ أن هذه المآخذ كلها التي تُسجَّل على الفصحى والعربية بصفة عامة، ليست شيئًا يعجزُ أصحابُ اللغة وعلماؤُها ومؤسساتُها العلمية، عن إصلاحه وتَفاديه وتجاوزه، علمًا بأن حركة التطوير والتحديث ماضية في طريقها دون توقُّف رغم الكثير من العراقيل والمشاكل التي أشرنا لبعضها. وهو أمر يدعو إلى التفاؤل لا إلى التشاؤم. ولاسيما إذا تمَّ تأطير الجهود التي تُبذَل في هذا الاتجاه بسياسة لغوية إصلاحية مُحكَمة التخطيط، معزَّزة بقرارات سياسية حازمة، وإجراءات واقعية وفعّالة، داخل كل دولة عربية ومشتركة بين مجموعة الدول المعنية، ترمي في جملتها إلى حماية الفصحى من كل ما يهدّد وجودَها، وتوسيع نطاق استعمالها في سائر مجالات الحياة، وتنميتها وتطويرها وتحديثها، وإصلاح كل ما قد يكون فيها من قصور أو خلَل.

ج ـ أن كل هذا وغيره من السلبيات، لا يمكن أن يصل بنا إلى حد القبول بالدعوات التي تنادي بالتخلّي عن العربية المشترَكة، وإحلال العاميات المحلّية أو أية لغة أخرى محلها. فهذا ضرب من الجنون والمغالاة التي لا مبرِّر لها، ولاسيما أننا نعرف أصل هذه الدعوات ومصدرها الأول والمخططات الرامية إليها. فهي تنتهي كلها إلى ما خطَّط له دهاقنةُ المرحلة الكولنيالية في المشرق والمغرب ومنظِّرو سياسته اللغوية منذ بداية القرن التاسع عشر. إذ هم أول من زرَع بذور هذه الأفكار في المحيط العربي، وأول من حمل الدعوة الصريحة إلى التخلّي عن الفصحى واستبدالها بالعامّيات في المرحلة الأولى ولغةٍ أوروبية فرنسية أو إنجليزية في مرحلةٍ تالية، لغاية كانوا يُريدون بلوغَها والوصول إليها.

التصور الخامس

ومن التصورات المتداولة حول وضع العربية وتطورها ونموها وتجديدها وتحديثها، ذلك الرأي الشائع في كثير من الأوساط وملخصُه أن استعمال العربية في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية المتعددة، يستوجب قبل ذلك، «تهيئة» هذه اللغة وتطويرها. أي أن مرحلة التنمية والتطوير ينبغي أن تكون سابقة على مرحلة استعمال العربية في تدريس المواد العلمية البحتَة وغير ذلك من المجالات الحديثة. وهذا تصور تعطيلي وغير واقعي، وإنما يُلجأ إليه عن قصد أو غير قصد، ليكون مسوِّغًا لتأخير استعمال الفصحى في كثير من المجالات الحيوية، ولا سيما تدريس العلوم البحتة والتقنيات واستعمالها في الاقتصاد والتجارة وغيرهما. فكلما قلنا بضرورة استعمال العربية في تلقين مختلف المعارف والعلوم، أجابوا بأن العربية تعاني من مشاكل عدة، ويكون القرارُ هو إبعادُ اللغة إلى أن تعالج تلك المشاكل، فهي تفتقر مثلاً إلى الألفاظ الحديثة والمصطلحات

العلمية، وإلى تيسير قواعد النحو والإعراب، وإلى إعادة تَهيئة وإصلاح[5] وتنمية وتطوير وتحديث، قبل الإقبال على استعمالها في تدريس العلوم العصرية والتقنيات وغير ذلك. ونحن نرى في هذا الأمر مجرد مبالغة وإسراف في التهويل، بل مجرد تَعلاّت يُلجأ إليها لإبعاد العربية عن مجالات الاستعمال الحيوية، وليس لها سند منطقيٌّ قويٍ. فالحقيقة الثابتة التي يتحاشاها الكثيرون رغم معرفتهم بها، هي أن هذه الأشياء التي يطالبون بها، ونطالب بها نحن أيضًا (كتنمية المعجم، ووضع المصطلحات، وتيسير قواعد النحو، وتقليص المسافة بين العامية والفصحى في خطوة لتوحيد اللغة... الخ) ليست بعيدةَ المنال، ولا هي بالأمور التي تستوجب توقيف عجلة اللغة وتعطيل حركتها نهائيّا إلى أن يتمُّ إصلاحُها ومعالجتها. بل يمكن القيام بها في عملية مُوازية لاستعمال العربية ومن دون الحاجة إلى توقيفها وتعليق حركتها. فالعربية لم تصل، من خلال تلك الأمور، إلى درجة العجز المطلق الذي يجعلها غير قادرة على الحركة بالمرة والوقوف على رجليها إلا بعد إجراء هذه العمليات، وإنما هي أمور تُعالج أثناء السير دون انتظار. ولاسيما أننا لسنا أمام لغة في بداية نشأتها وطفولتها، وإنما أمام لغة عريقة ذات تجارب كبرى في التعامل مع كل أصناف العلوم والمعارف، ولها رصيد في ذلك لا يُستهانُ به، استفادت منه لغاتٌ بشرية كثيرة وأسَّسَت عليه نهضتَها الحديثة. علمًا بأن هنالك أشياء كثيرة مما هو مطلوب قد أُنجِزت منه أشواطٌ وبقيت منه أشواطٌ أخرى تُستدرك مع الوقت. من ذلك ما أنجزته المجامع والجامعات ومراكز البحوث والهيئات العلمية المختلفة والعلماء المتخصصون في الوطن العربي، من أعمال في مجال تحديث المعجم وإغنائه وإثرائه، ووضع المصطلحات في كل المعارف والعلوم، وتيسير النحو والصرف وتطوير طرق التدريس، وغير ذلك من الأمور. بل إن هذا التوقف أو الانتظار هو في حد ذاته خطرٌ ماحق يترتَّب عنه في جملة ما يترتَّب من سلبيات، فسحُ المجال لسيطرة لغات أجنبية وبسط هيمنتها التامة في ظل الفراغ الذي تتركه العربيةُ، فيصعب التخلص منها ومن آثارها السلبية مع الوقت. ومن يدري قد تُترَك العربية عمدًا أو سَهوًا جالسةً في قاعة الانتظار إلى أجل غير معلوم.

5 . انظر في هذا الصدد بحث الحبيب المالكي المنشور بعنوان: **مقدمات وإجراءات للمساهمة في تطوير تدريس اللغة العربية**، ضمن أعمال ندوة أكاديمية المملكة المغربية (فاس 2005) في موضوع: **قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب**، وفيه يدعو إلى ضرورة القيام بعملية تهيئة للعربية قبل الانتقال لمرحلة تطبيق التعريب. ويعرف التهيئة اللغوية التي تحتاج إليها العربية بقوله: « تقصد بالتهيئة اللغوية التدابير والإجراءات المتعلقة باللغة الرسمية أو الوطنية للبلاد من قبيل قضايا التوحيد اللغوي، وطرائق الإصلاح اللغوي، وإعادة النظر في المعجم والنحو، وأساليب الكتابة متوخّين الارتقاء بالاستعمال اللغوي وتيسيره». وانظر مناقشتنا لهذه الفكرة في كتابنا: **العربية أداةً للوحدة والتنمية** (2019).

ولقد أُحدثت الأكاديمية الفرنسية في بداية القرن السابع عشر(1635م)، واللغة الفرنسية الرسمية ما تزال غَضَّةً طريةَ الاستخدام في الإدارة والقضاء، واللاتينية ما تزال مستحوذة بقوة على المجالات العلمية، فأوكل إليها أمرُ وضع أول قاموس رسمي لها[6]، وإصلاح اللغة وتنميط قواعدها، ومعالجة مشاكلها والحرص على نشرها وسلامتها وتنميتها وتطويرها، فقامت بعملها على أحسن ما يكون العمل، إلى أن أهّلتها لتصبح لغة العلوم والآداب والمعارف الحديثة المختلفة، و لم يقل أحد حينها: يجب توقيف العمل بالفرنسية في مجالات حيوية كثيرة قبل معالجة تلك المشاكل. فاللغة، كما هو معلوم، إنما تنمو وتتطور بشكل طبيعي وحثيث عندما تكون في حالة حركة واستخدام لا في حالة توقّف وسُكون. وكلما زادت الحركةُ زاد مقدارُ النموُّ والعطاءً. فالحرَكة جزء أساسٌ من علاج الركود اللغوي، وبها تتجدد خلاياها وتَسري الدماءُ في شرايينها وأوعيتها. وهناك من المشاكل والتحديات ما لا يمكن معالجته والتغلب عليه إلا مع الاستعمال لا قبله، خلافًا لما قد يُتصوَّر. فكيف تحل مشكلة الهوة الواسعة بين الفصحى والعامية إذا ظلت الأولى معطَّلة في انتظار إصلاحها؟ أليس استعمالُ الفصحى ونشرها على نطاق واسع في كل المجالات وبكل الوسائل، بما فيها وسائل الإعلان والإشهار والإعلام، هو الذي يُقلص من الدوارج والعامّيات ويُقرِّبُها إلى الفصحى؟ وكيف يمكننا أن نغني المعجم بالألفاظ الجديدة والتراكيب والأساليب الحديثة والمصطلحات الضرورية، ونحن نتعمّد إبعاد العربية عن كثير من المجالات الحيوية التي منها تستمد اللغة غذاءَها المتنوِّع والمفيد الذي تحتاج إليه، ومنها تُقتنص الأفكار والمفاهيم التي تقتضي وجود الألفاظ والتراكيب المناسبة للتعبير عنها؟ ولماذا كانت العربية غنيّةٌ بالألفاظ والتراكيب الأدبية والدينية والثقافية العامة وفقيرة في مجال العلوم العصرية البحتة والدقيقة؟ أليس لأنها مفتوحة بلا قيد على الأولى، وممنوعةٌ كلَّ المنع من الأخرى؟ إذن، أطلقوا سراحَها وافتحوا أمامها كل المجالات وسترون النتيجة. جرِّبوها قبل أن تُجرِّموها.

ومن المعلوم أن المصطلحاتُ والألفاظ المحتاج إليها في هذا المجال أو ذاك، إنما تُوضَع وتُستحدَث عند الاضطرار إليها أو الحاجة للتعبير بها عن المراد خلال مرحلة الاستعمال وبشكل مُواكب ومُسايِر له. فلا تولد دفعةً واحدة من لا شيء، ولا تولد في وقت سابق له. وحين نأخذ في دراسة مادة علمية معيَّنة، نكون أمام حالتين: إما أن هذه المادة من وضعنا ونتاج ثقافتنا وبيئتنا وما استنبطناه بثاقب فكرنا، وفي هذه الحالة فإن العقل المُجترِح لها هو الأولَى والأحقّ بوضع الألفاظ والاصطلاحات المُعبِّرة عنها. فالمستنبِط لنظرية من النظريات العلمية أو المكتشِف لآلة أو تقنية أو صناعة، هو

6 . لم تظهر الطبعة الأولى لقاموس الأكاديمية الفرنسية إلا في سنة 1694م.

الذي يشتقّ لها من ألفاظ لغته، وربما من اسمه الخاص (وكثير من المخترعات والنظريات والأفكار تحمل أسماء مُستنبطيها) ما يدل عليها وما يؤدي إلى فهم دقائقها. وإما أن المادة العلمية من وضع آخرين بلغتهم، وفي هذه الحالة نحن أمام اختيارين: أن نتعلّم لغةَ هؤلاء لفهمها واستعمالها، أو أن ننقلها ونُترجمها إلى لغتنا ونضع لها الألفاظ والاصطلاحات المناسبة من لغتنا. ولا حاجة لتأكيد أمر معروف ومتَّفق عليه، وهو أن الفائدة التي تجنيها اللغةُ التي تُنقَل إليها المعارفُ والعلومُ والآدابُ، جليلة وعظيمة جدا، فهي السبيل لإغنائها وتنميتها، وتحديثُها وتطويرها. ونحن في العادة لا نُقبل على ترجمة كتاب أو مادة علمية أو أدبية إلا عند الحاجة إليه وإدراك فائدته. وبالتالي نحن لا نقوم بوضع الألفاظ والاصطلاحات المقابلة للألفاظ والاصطلاحات الأصلية في النصوص المنقولة للغتنا إلا حين الشروع في النقل والترجمة لا قبل ذلك، ولا نضع من هذه الألفاظ والاصطلاحات إلا القدر الواجب الذي تتوقّفَ حاجتُنا عليه في فهم النص الذي ندرسه والمادة التي نتعامل معها، وإلا سيكون الجهد ضائعًا والعمل عبَثيّا.علمًا بأن المجامع اللغوية العربية ومراكز التعريب والبحوث العديدة الموزَّعة على العالم العربي سبق لها ـ كما أشرتُ قبل قليل ـ أن وضعت قدرًا لا بأس به من ألفاظ العلوم على اختلافها، بل لقد وضعت في بعض المعارف والعلوم ما يكفي أو يزيد على الكفاية، فضلاً عما اجتهد في وضعه أفرادٌ كثيرون من العلماء العرب في مختلف المجالات. ولكن تلك الجهود كلها ما تزال موضوعة فوق الرفوف لا تجد من ينفض الغبار عنها، لأنها وُضعت دون أن يكون وراءها من يطلبها أو ينتظر وضعها فيبادر لاستعمالها. أما الباقي مِن الألفاظ والمصطلحات فإنه يأتي مواكبًا ومصاحبًا للاستعمال.

ولو رجعنا إلى تاريخ اللغة العربية في عهودها السالفة. لوجدنا أن عملية تطوير العربية وتجديدها وتنميتها بدأت تظهر بشكل واضح خلال القرنين الثاني والثالث للهجرة عندما نشطت عملية نقل العلوم إلى العربية وترجمتها برعاية الدولة وتشجيعها وتخطيطها. وعملية الترجمة والتعريب بدأت بشكل فردي تولاّها عددٌ محدود من العلماء والمُترجِمين حسب حاجتهم الشخصية أو ما يُطلب منهم. ومع زيادة الإحساس بأهمية الاستفادة من كتب الأمم الأخرى زاد الإقبال على الترجمة، وانخرطت الدولة بثقلها في إسناد هذه العملية ودعمها وتشجيع القائمين عليها. و لم تكن هنالك قواميس سابقة للمصطلحات متفَقٌ عليها يَرجع إليها المترجمون، ولكن كان كلُّ مترجِم يجتهد في وضع ما يحتاج إليه من ألفاظ عربية في مقابل ما يناسبها من الألفاظ الأعجمية، وربما استعار بعضُهم من بعض. وكانت الترجمة في المراحل الأولى يغلب عليها نقل الألفاظ الأجنبية كما هي وترسم بحروف عربية. ولكن في المراحل اللاحقة تمت مراجعة تلقائية لتلك الألفاظ المنقولة بصيغها في لغاتها الأصلية، ووقع تعويضُها بألفاظ عربية مولَّدة

ومشتقة حسب الأصول العربية. فهل كانت العربية حين نشطت الحركة الأولى للترجمة والإقبال على العلوم في عصور الازدهار، أحسن حالاً وأكثر نموّا وتطورًا من العربية في عصرها الحالي؟ وهل قال أولئك الذين أقبلوا على النهل من ثقافات الأمم السابقة وعلومها وآدابها، وهي كثيرة متَّسعة الجوانب شاملةٌ لكل النواحي الفكرية والعلمية (من طب وصيدلة وفلسفة ومنطق ورياضيات وهندسة وفلَك وفلاحة، وموسيقى ...الخ): علينا أن ننتظر إصلاح وضع العربية و«تهيئتها»، بمعنى: إغناء معجمها ووضع المصطلحات وتيسير النحو، وتوحيد فصيحها بعاميّها... قبل الإقبال على نقل العلوم والمعارف وتعلمها ودراستها والاستفادة منها؟

وما بالنا نذهب بعيدًا ولنا أمثلة من واقعنا القريب؟ فقد بادرت بعضُ الدول العربية إلى تدريس الطب والصيدلة وغيرهما من العلوم الأخرى بالعربية منذ فجر النهضة الحديثة (ومنها مصر وسوريا). أو بعبارة أصح إنها استمرت في تدريسها بالعربية كما كانت منذ قرون، مع استعمال أساليب ومناهج جديدة، لأن التحوُّل من العربية إلى الإنجليزية أو الفرنسية في تدريس العلوم لم يقع إلا بعد إحكام الاحتلال قبضته على الدول العربية في المشرق والمغرب. وقد خاضت تلك التجربة الجديدة بنجاح و لم تتخوّف من المشاكل التي نقوم اليوم بتضخيم حجمها والتحذير منها. وإذا كان معظم البلاد العربية قد تراجع فيما بعد عن التعريب إلى التعجيم، فذلك شيء ورثناه من مرحلة الاحتلال وتعودَّنا عليه و لم نستطع التخلّص منه، لأسباب لا علاقة لها باللغة في حد ذاتها. وتلك الأسباب تعود في مجملها وحقيقة أمرها إلى مسألة القرار السياسي. فلماذا لا نقول إذن، إن مشكل التعريب، أي استعمال العربية في المجالات العلمية وغيرها، هو مشكل سياسي لا علاقة له باللغة العربية التي نحاول أن نعلّق على مِشجبها ما عجزنا عن حله من مشاكل أخرى؟ هذا هو لبُّ المشكل الذي عادةً ما نحوم حوله ولا نقع عليه.

تنمية اللغة وتطويرها، إذن، منوطان باستعمالها في كل المجالات كما قلنا، وإلا فالأمر سيكون مقصورًا على الجزء المستعمَل وحده. فإذا كان المستعمَل من اللغة هو الجانب الأدبي والديني، فالذي سوف ينمو هو هذا الجانب دون سواه. وإذا كان المستعمَل هو الدوارج واللهجات المتفرِّعة عن اللغة، فإن من شأن هذه اللهجات أن تتغلَّب وتقضي على الفصحى الجامعة المشترَكة.